التنمية المحلية بالجزائر واقع وتحديات

Local Development In Algeria Reality And Challenges

بن قلوش نوال [1]،

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة معسكر (الجزائر)، nawal.benkelouche@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2019/09/17 تاريخ القبول:2021/07/19 تاريخ النشر: سبتمبر/2021

الملخص:

التنمية عملية تعبّر عن ذلك التغيير البنياني المنبثق دفعة واحدة وقوية، فهي مرحلة طويلة ومستمرة لا تتوقف ولا يمكن تحقيقها مرة واحدة وبشكل نهائي، فهي عملية تراكمية تحتاج إلى جهود دائمة وإجراءات متواصلة، ووقت وتكاليف، وخيارات، وقرارات، ليس فقط بغية التعامل مع التغيّرات السريعة والمتلاحقة، وإنّما أيضا التحكم في مقدار تلك التغيّرات وكذا نوعيتها، حيث تنطوي التنمية على مجموعة من الأبعاد من أهمّها التنمية المحلية التي تتطلب الدور الفاعل للهيئات المحلية، والّتي تعبّر عن عملية إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع كي تتيح استخدام الموارد المحلية الاقتصادية والبشرية لبناء القاعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الموارد البيئية، الإدارة المحلية، الجماعات الإقليمية.

Abstract:

Development is an operation that expresses the building change, which comes at once. It is a long continuons phase that does not stop, and can not be realised perfectly at once. For it is a gradual operation in need of greet efforts and continuons processes ; time and values, options, not only for the sake of dealing with fast changes, but also controlling the quantity of these changes and their quality. The development has certain dimensions, the most important one is the local development, that requires an effective role of the local commities. It also expresses the operation of reformingall the social aspects ; in order to provide the opportumity for using the local economic and human sources, to build an economic, political, social, and cultural basis of society.

Key words: Local development, ENVIRONMENTAL sources, Local administration, local groups.

المؤلف المرسل: بن قلوش نوال ، الإيميل المهني: nawal.benkelouche@univ-mascara.dz

مقدمة:

الأنماط التنموية الكفيلة بالاستغلال الجيّد للموارد البيئية بما يتوافق ومتطلبات المشروع يستدعي تفعيل نمط التنمية المعبّرة فعلا عن تطلعات الجماهير العامة، والنابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية تلك التنمية الّتي تأخذ شكلا صاعدا بمعنى من أسفل إلى أعلى وهذا النوع تتجسد خصائصه في التنمية المحلية تلك الّتي لا تتوقف عند حدود التنقيب عن الموارد اللّازمة للمشروع التنموي بل تلك التنمية الّتي تعمل على الاستفادة من الموارد البيئية وزيادتها كمّا ونوعا، وفقا لذلك فهذا هو التوجه الرشيد الكفيل بإعطاء دفعة قوّية لمسار التنمية الشاملة والّذي على الدولة الجزائرية تكريسه، خصوصا في ظلّ المشاكل الّتي تتخبط فيها الجماعات الإقليمية سواء تعلّقت بأزمة الثقة الّتي تعم المجالس المحلية المنتخبة وبالأخصّ المجالس الشعبية البلدية في ظلّ عدم قدرة المنتخبين المحلّيين على طرح برامج تنموية تتوائم وانشغالات السكان المحليين، أو تعلق الأمر بأزمة المشاركة الفاعلة للمواطن المحلّي في بلورة مقترحات السياسات المحلية في خضّم هشاشة مؤسسات المشاركة السياسية، أو ارتبط الأمر بالعجز المالي الّذي يتصدر قائمة المعوّقات التي تجابه الأداء المحلّي، مع العلم أن التنمية المحلية تتطلب القدرة على التمويل المالي الذاتي، أي تغطية النفقات المحلية بدون العودة إلى الاقتراض أو الإعانات الّتي تقدمها الدولة أو الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية (FCCL).

استنادا لهذه المعطيات العملية عن واقع التنمية المحلية بالجزائر تطرح الإشكالية التالية: فيما تكمن الآليات الكفيلة بمعالجة الاختلالات الّتي تشهدها التنمية المحلية بالجزائر؟ وفي سبيل التعامل الموضوعي مع إشكالية الدراسة تم اقتراح فرضيتين أساسيتين:

- للمخططات المحلية دور في إعادة تثمين الموارد المحلية للاقليم في اطار تعاوني.
- المخططات المحلية تتطلب العقلانية والتوزيع العادل للقيم عبر فئات المجتمع المحلي بما يضفي إلى القضاء على التفاوت الجهوي بين الأقاليم.

اعتمد التحليل على دراسة حالة الجزائر من خلال طرح مؤشرات عملية من شأنها إعطاء صورة مقتضبة عن واقع التنمية المحلية بالجزائر، وقوفا عند أهم العقبات الّتي تجابه الأداء المحلّي على اعتبار أنّ الجماعات الإقليمية تضطلع من حيث المبدأ والمسؤولية بمهمة إدارة التنمية المحلية خروجا بجملة من التوصيات أو المقترحات الّتي بالإمكان أن تدفع بعملية التنمية المحلية وكذا التنمية الوطنية الشاملة.

1- التعريف بالتنمية المحلية:

تشير التنمية المحلية إلى إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع كي تتيح استخدام الموارد المحلية والاقتصادية والبشرية لبناء القاعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمع[1]، فالتنمية المحلية تتمثل في مختلف الاختصاصات الّتي أُسندت للهيئات المحلية بمختلف أجهزتها مهمّة القيام بها على

مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية أساسا والبرامج الوطنية[2]، فهي حلقة من جملة الحلقات المترابطة والفاعلة بينها لتشكّل دعما لإعطاء صورة من التنمية الوطنية كونها نقطة ممّر ينبغي المرور بها.

وعليه التنمية المحلية على مبدأ البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل نحو الأعلى للوصول لتحقيق التنمية الشاملة على مختلف المجالات، حيث تتطلب توافر شرطين أساسيين لقيامها: المشاركة الشعبية، أي المشاركة الفاعلة للسكّان المحليين[3]، وتوفير الوسائل المادية والبشرية لإدارة التنمية المحلية. ووفقا لذلك يمكن حصر مجموعة الأسس الّتي يقوم عليها المشروع المحلّي[4]:

1. البناء التصاعدي للمشاريع الجوارية.
2. المشاركة الفاعلة للمجتمع المحلّي.
3. التكامل بين ديناميكية الإقليم وديناميكية المشروع (منح أولوية لخصوصية البيئة الجغرافية للمنطقة المراد تنميتها).
4. نظام المتابعة والتقييم (متابعة الآثار)".

التنمية المحلية بمفهوم بسيط تتمحور حول تكفل الهيئات والّتي تجسدها في الجزائر الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة[5]، بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ذات الصلّة المباشرة بالمواطن المحلّي، وذلك بطبيعة الحال ضمن برنامج منسجم ومستدام ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد.

2- طبيعة توجهات التنمية المحلية بالجزائر:

1.2- مظاهر التنمية المحلية بالجزائر:

سوف تتم الإشارة إلى أهمّ مؤشرات التنمية المحليّة بالجزائر، وذلك من خلال الوقوف عند مظاهرها الرئيسية الثلاث: حضرية، ريفية، سياحية.

بداية بالتنمية الحضرية[6]، أين كشف الواقع العملي كون البلدية هي القاعدة المحلية المؤهلة للقيام بها، حيث عمل المشرّع الجزائري خلال التعديل الدستوري لعام 1989 على دعم وتقوية صلاحياتها ومسؤولياتها بما يمكّنها من المساهمة الفعّالة في تطبيق إستراتيجية التهيئة العمرانية، ليكلل ذلك بصدور أول قانون جزائري للمدينة عام 2006 الّذي خصّ تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة[7]، ووفقا لذلك فالتنمية الحضرية تتوقف على مدى احترام قواعد التهيئة والتعمير، أمّا فيما يخص التنمية الريفية من مؤشرات التنمية المحلية فنجد الدولة الجزائرية بغية معالجة مختلف المشاكل الّتي يعاني منها الوسط الريفي (تآكل الهياكل القاعدية/ غياب للمرافق الصحيّة وكذا التربوية/ غياب لقنوات الصرف الصحّي/ انعدام الأمان المائي أو ما يعرف بحدّ الكفاية من المياه/ مشكل المواصلات،...) عمدت باتجاه رسم ما سميّ بالإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة عام 2006 [8]، والّتي ترمي إلى ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق

النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوّة والقدرات الخاصة بكل إقليم، حيث تمحورت حول مجموعة من الأسس[9]:

1) تحسين الظروف المعيشية.
2) تدعيم الانسجام الاجتماعي الإقليمي.
3) حماية المحيط الطبيعي وتثمين الموروث الطبيعي الثقافي والمعرفي الريفي".

بالعودة لمظاهر التنمية المحلية لا يمكن إغفال التنمية السياحية الّتي تعبّر عن ذلك المعيّن للمزج والاتصال الثقافي والحضاري الّذي يساعد على صياغة الشخصية القومية وتقليل المسافات بين الشعوب ورافدا من روافد الطلب على طاقات وقدرات العمل في فنون الإدارة والتنظيم والعلاقات العامة والاتصال والخدمات الاجتماعية، ومؤشرا من مؤشرات النهضة والتقدم، حيث تستند عملية بلورة مشروع التنمية السياحية إلى مجموعة من المحدّدات[10]: "

1) الدور المحوري والفاعل للدولة.
2) الدور الفاعل للمجموعات المحلية.
3) طبيعة الموقع الجغرافي.
4) البعد التاريخي للمنطقة.
5) البعد البيئي".

بالنسبة لتجربة الدولة الجزائرية في مجال التنمية السياحية فقد عمدت إلى إتّباع ما يسمّى "بالتخطيط السياحي"، والّذي ينطوي على رسم الصورة المستقبلية للنشاط السياحي سواء على المستوى المتوسط، أو البعيد، وهو بدوره ما يتطلب حصر الموارد السياحية على مستوى الجماعات المحلية من أجل تحديد أهداف الخطّة السياحية وتحقيق تنمية سياحية منتظمة مرافقة لتنفيذ برامج تنموية شاملة[11].

الرسم التخطيطي التالي يوضّح ذلك:

الشكل01: يوضّح أهمية التخطيط السياحي

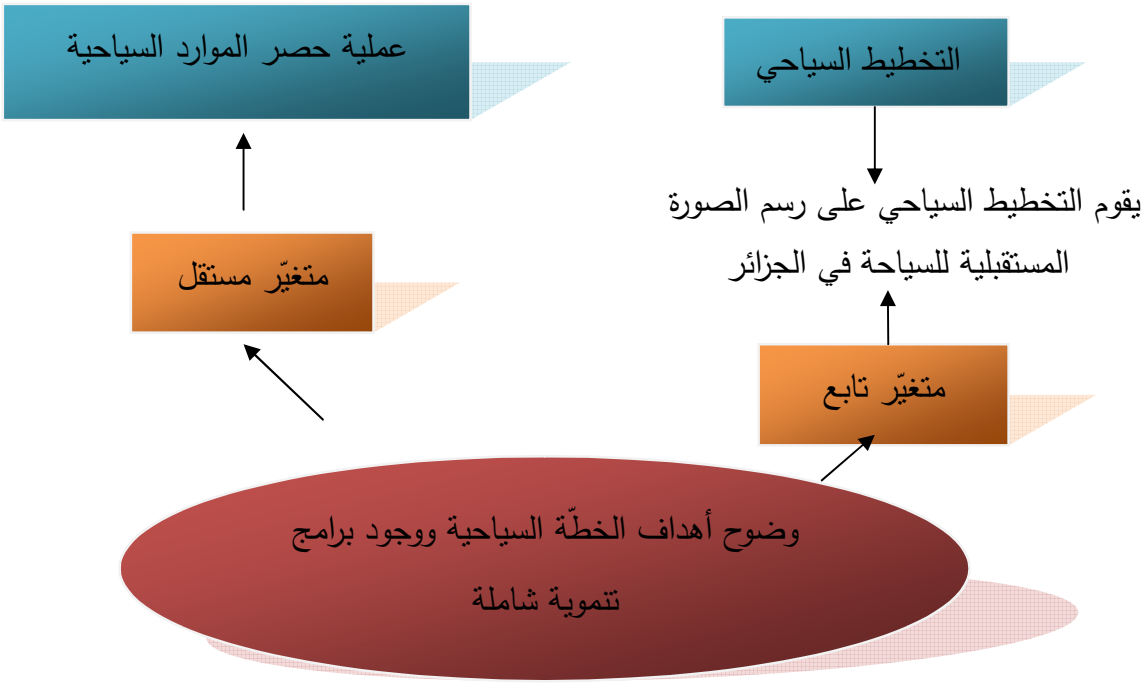

المصدر: من إعداد الأستاذة

وفقا لما سلف ذكره التنمية المحلية لها محرّك أساسي يتمثّل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل ذاتي.

كلّما اعتمدت الهيئات الإقليمية على مواردها المالية ⟸ كلّما زادت درجة الاستقلال المحلّي في ممارسة الاختصاصات ⟸ كلّما مكّن ذلك من الرقي بمستوى الأداء المحلّي.

بمعنى:

مستوى أداء الجماعات الإقليمية بمثابة محدّد لمستوى التنمية المحلية.

ومنه : فعالية الأداء الوظيفي للجماعات الإقليمية تتطلب الاستقرار والابتعاد عن الخلافات الحزبية وحالات الانسداد الّتي تعطّل شؤون المواطنين.

2.2- أنواع المخططات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية:

سعت الدولة الجزائرية إلى إرساء مبدأ اللّامركزية في التسيير وذلك من خلال العمل على تقوية دور الجماعات الإقليمية بوجه عام والبلدية بوجه خاص في إدارة التنمية المحلية، وذلك من خلال إشراكها

الفعلي في رسم المخططات التنموية، الأمر الّذي بيّن مدى أهمية المخططات المحلية باعتبارها أداة من أدوات التنمية المحلية، وعليه ستتم الإشارة عند هذا المستوى إلى أنواع المخططات المحلية:

المخطط البلدي للتنمية PCD:

يعبّر المخطط البلدي للتنمية عن مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للبلدية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، فهي البرامج الأكثر تجسيدا منذ عام 1974، فهي مخططات خاصة بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدّة لصالح تنمية البلديات في إطار التوجهات الوطنية[12]، حيث رصدت الدولة الجزائرية ا النوع من المخططات التنموية في إطار تنفيذ السياسة اللّامركزية في تسيير الإنفاق العمومي وإعطاء هامش من الحرية للسلطات المحلية في تجسيد المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى بلدياتهم لكونهم الأكثر اطلاعا على واقع بلدياتهم واحتياجاتهم التنموية المحلية، وتضطلع هذه البرامج على تنفيذ عدة مشاريع تنموية محلية ومنها: الفلاحة، الري، المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكذا البيئة والصحة والنظافة، بالإضافة الى نشاطات خاصة بالتهيئة الحضرية والصرف الصحّي وشبكة الماء والبنية التحتية الخاصة بالطرقات والمسالك الترابية الغابية[13].

المخططات القطاعية للتنمية PSD :

المخطط القطاعي للتنمية هـ عبارة عن مخطط للتنمية يعده المجلس الشعبي الولائي على المدى المتوسط يبيّن الأهداف والبرامج وكذا الوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، حيث يناقش المجلس الشعبي الوطني مخطط التنمية الولائي ويبدي اقتراحاته بشأنه[14]، فالبرامج القطاعية تعدّ أحد العناصر الرئيسية للاستثمار العمومي الموجّه للتنمية على المستوى الوطني تتكفل المصالح الولائية بتنفيذها، وهي عبارة عن برامج تشمل مختلف قطاعات النشاط الكبرى كالبنى التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تشمل مجالا جغرافيا واسعا أي على المستوى الولائي وقد تشمل ولايات أخرى اذا تعلق الأمر على سبيل المثال بتعبيد الطرقات والري[15].

مخطط شغل الأراضي :

يتم تحضيره من قبل رئيس البلدية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[16]، ليحال بعدها للمصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي البلدي، فهو مخطط تفصيلي يحدد طرق شغل الأراضي، حيث يتم على مستواه التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء، الكمية الدنيا وكذا القصوى من البناء المسموح به، تحديد الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها، منح رخصة الهدم وكذا رخص البناء[17].

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يعتبر أداة للتخطيط والتسيير الحضري، يحدد التوجهات العمرانية الأساسية للبلدية أو البلديات المعنية، يأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية وضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي، وكذا حماية القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، والعمل على الموازنة بين السكن، الفلاحة، الصناعة[18].

فيما يلي عرض رسم تخطيطي للتوضيح أكثر:

الشكل02: يبيّن أنواع المخططات المحلية:

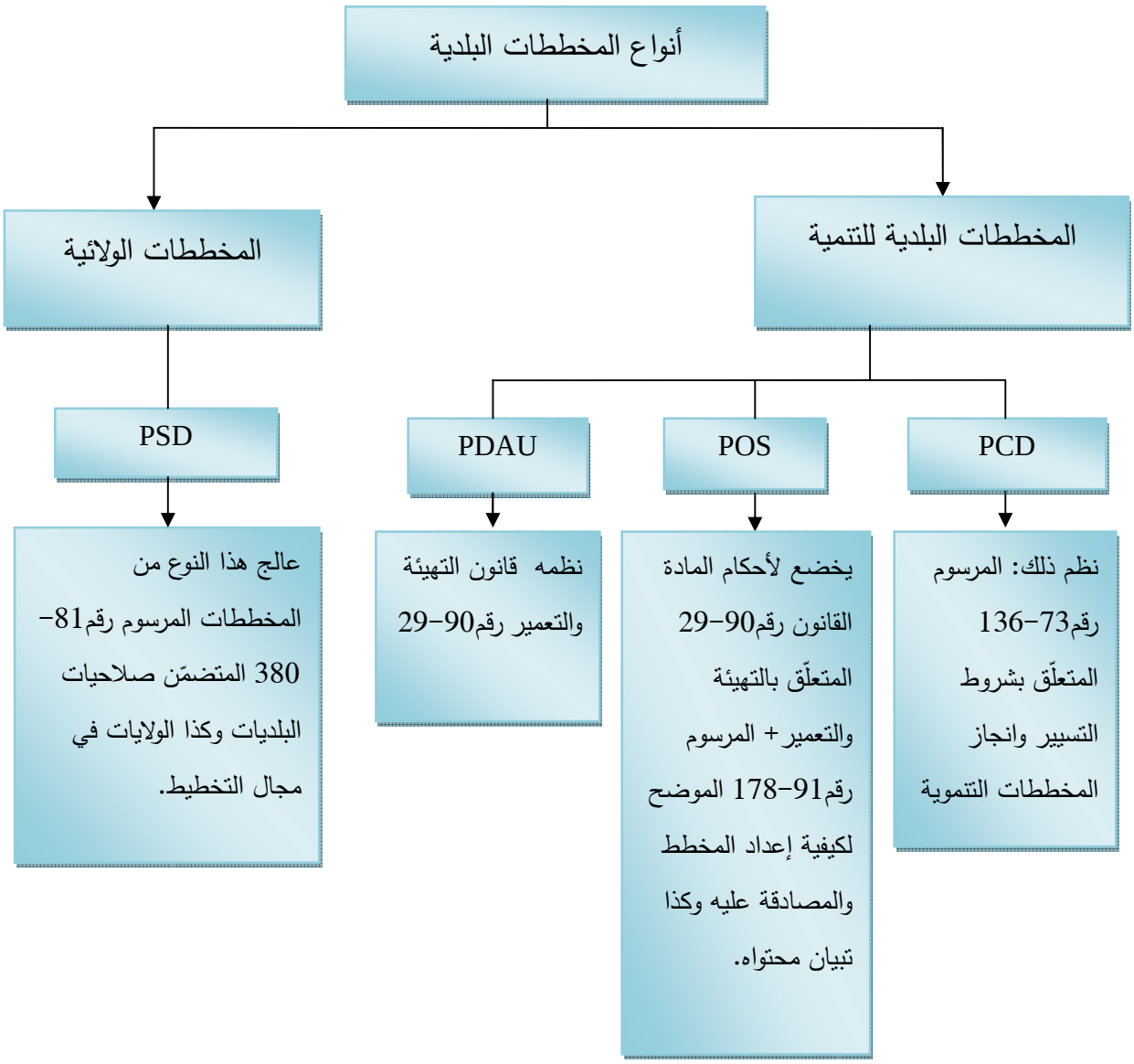

المصدر: من إعداد الأستاذة

3.2- التحديات التي تواجه التنمية المحلية بالجزائر:

على الرغم من إرساء مجموعة المخططات السالفة الذكر والذي تصب في إطار تفعيل ودفع عجلة التنمية المحلية، إلا أن رسم هذه المخططات وإرفاقها بالإطار القانوني المنظم لعملية تجسيدها غير كاف لنجاح التنمية المحلية، ودليل ذلك تخبط المجالس المحلية في جملة من المطبّات والعراقيل الّتي حالت دون تحسن مستوى الأداء المحلّي، والّتي يمكن إجمالها في:

1. افتقار المنتخبين المحلّيين للكفاءة التي تمكنهم من تسيير الشأن المحلّي.
2. ضعف المبادرة المحلية: على اعتبار أنّ التنمية المحلية تتأسس على مدى تحقيقها للشراكة المجتمعية، فهي تصبو لتنمية المجتمع المحلّي COMMUNTY DEVELOPMENT
3. سوء تسيير الموارد البشرية: على الرغم من صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-334، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارات الجماعات الإقليمية كخطوة نحو تأسيس لوظيفة عمومية إقليمية[19].
4. سيطرة السلطة المركزية: وهو ما انعكس على مستوى الأداء المحلّي، على اعتبار أنّ استقلالية الجماعات الإقليمية في ممارسة اختصاصاتهم مرهون بمدى القدرة على التمويل المالي الذاتي، وهو ما طرح إشكالات حالت دون تكريس الديمقراطية التشاركية كأداة لتحقيق التنمية المحلية.

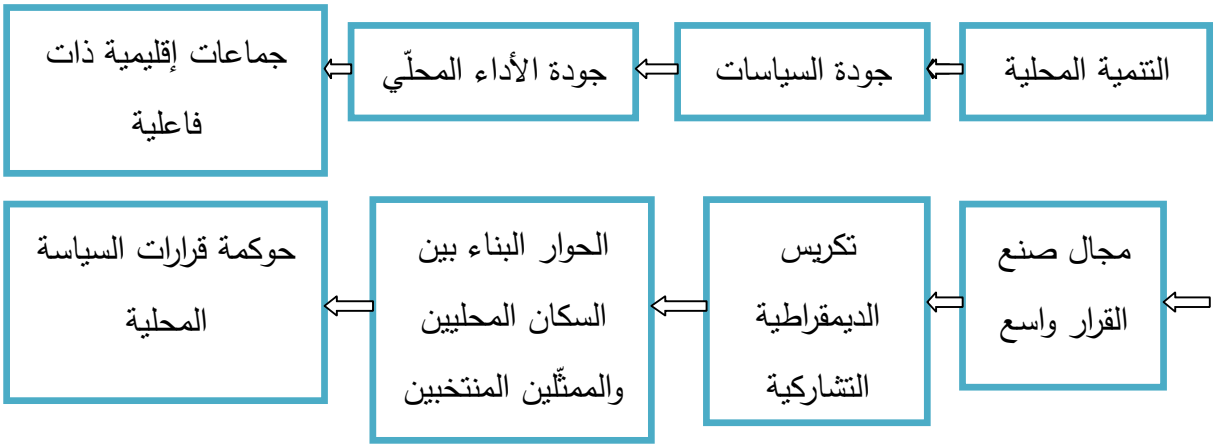

5. تداخل الاختصاص: حسب قانوني الولاية والبلدية، فالمجالس البلدية والولائية لها صلاحيات تكاد تكون متماثلة فيما يخص التنمية والمبادرة الاقتصادية، وهو ما نجم عنه نوع من التصادم في الاختصاص خصوصا في ظلّ غياب التنسيق.

6. ضعف القدرة على التمويل المالي الذاتي: الكثير من البلديات عبر الوطن تعاني من عجز مالي وتتخبط في دائرة المديونية، خصوصا وأنّ النسبة المخصصة للجماعات الإقليمية في الجزائر مقدرة ب10 % من مجموع الأموال المحصّل عليها[20]، وبالتالي هي غير كافية

لتحقيق تنمية محلية مستدامة ومتوازنة، وذلك بطبيعة الحال مرده إلى غياب التوزيع العادل للموارد الجبائية بين الدولة والجماعات الاقليمية[21].

7. عدم قدرة أجهزة الجباية على تحصيل الموارد المالية نظرا لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي، الأمر الّذي حال دون جرد مختلف النشاطات الاقتصادية الممارسة على مستوى تراب الوحدة المحلية، فضلا عن وجود ثغرات في التشريع الضريبي والّتي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة بتمويل الميزانية.

3.آفاق التنمية المحلية بالجزائر:

لإعطاء دفع لمسار التنمية المحلية لا بدّ من تفعيل الأطر الإجرائية الآتية:

1. التطبيق الفعلي لمؤشرات الحوكمة من مشاركة، شفافية، مساءلة، مع العلم أنّ كلا من قانوني البلدية والولاية قد كرّسا هذه المسألة في العديد من النصوص[22].

2. إعادة النظر في الحصّة المالية المخصصة للجماعات الإقليمية، وذلك من خلال تخلّي الدولة عن بعض الضرائب لصالح الجماعات الإقليمية، حيث أنّ هذه العملية من شأنها أن تخفض من حجم العجز المالي الّذي تعرفه معظم البلديات في الجزائر، ومن ثمّ تحسين الوضعية المالية للبلديات والولايات على حدّ سواء، وفي الوقت ذاته إعفاء الدولة من تقديم إعانات التسيير والتجهيز لهذه المؤسسات.
3. منح الجماعات الإقليمية نوع من السلطة الجبائية، بمعنى إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها الضريبي، وذلك من خلال تولي المجالس المنتخبة صلاحية تحديد معدّل الضريبة وكذا التصويت عليه بطبيعة الحال مع إعلام الإدارة المركزية بقرار المجالس المحلّية بغرض المتابعة والتوجيه.
4. التنمية تحتاج إلى حجم كبير من الاستثمار، وهو الأمر الّذي وجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند رسم برامج التنمية المحلية. وعليه يتوجب على الجماعات الإقليمية بحكم أنّها الفواعل الرسمية الّتي تضطلع بمهمّة إدارة التنمية المحلية السعي وراء جلب الاستثمارات مع العلم أنّ الاستثمارات من أهمّ الموارد الجبائية، فالضريبة المحلية مصدرها الأنشطة الاقتصادية.
5. تفعيل ما يعرف "بالمبادرة المحلية"، والّتي تعتبر ركيزة التنمية المحلية بشكل ينمّي روح المسؤولية لدى المواطن المحلّي من خلال مساهمته الفاعلة في طرح مقترحات تخصّ برامج التنمية المحلّية، وهو بدور ما يتطلب الدور الفاعل للمجتمع المدني ولمختلف الأطر الرسمية الّتي تباشر دورها في رسم قرارات التنمية المحلية. وفي الوقت نفسه يتم تقليص حجم القوّة والثغرة الموجودة بين السكّان المحلّيين وممثّليهم المنتخبين، خصوصا في ظلّ وجود طرح عملي يكشف عن العزوف عن المشاركة في العملية السياسية.

6. منح البعد البيئي أولوية عند رسم وإعداد البرامج التنموية المحلّية، وذلك من منطلق الحفاظ على توازن النسق الايكولوجي على اعتبار أنّ البيئة هي المصدر الأساس للموارد الّتي تحتاجها المشاريع التنموية، وهو ما يقتضي الموازنة بين الحاجيات الفعلية للمشروع التنموي من الموارد وقدرة الموارد على التجدد تلقائيا، أي تقليص حجم العبء الّذي يعاني منه النسق الايكولوجي.
7. إصلاح نمط عدم التركيز الإداري: فعمليا يتجلى أن مبدأ عدم التركيز يصطدم بعوائق تنظيمية أبرزها احتكار الموارد المالية الّتي لا تزال ممركزة على أعلى مستوى في الدولة، وهو ما يحول دون فعالية الأداء الوظيفي على مستوى الإدارة، وبالتالي الفجوة بين الإدارة والمواطن[23].

الخاتمة:

وفقا لما ورد نخلص لكون التنمية المحلية حقيقة هي مطلب جماهيري لا بدّ من الإيفاء به على اعتبار أنّ التشخيص الدقيق لتطلعات وانشغالات المواطنين يستدعي الاحتكاك العميق بصميم البيئة المجتمعية، وهو ما يمكن تجسيده عن طريق تكريس مبدأ اللّامركزية في التسيير، الأمر الّذي يقع على عاتق الجماعات الإقليمية من خلال رصد برامج تنموية هادفة للاستجابة وخدمة الشأن المحلّي في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

نجاح سياسات التنمية المحلية بالجزائر ليس فقط بحاجة للمورد المالي فقط، أي قدرة الجماعات الإقليمية على التمويل المالي الذاتي بل يحتاج إلى وجود إرادة سياسية ديناميكية وقادرة على تقديم البديل المناسب لأجل دفع عجلة التنمية الوطنية وتجاوز جملة العثرات الّتي تجابهها، هذا من جهة ومن جهة أخرى مادامت التنمية المحلية عملية متشعبة الأبعاد والأهداف ترمي إلى تفعيل الطاقات الكامنة على مستوى المجتمعات المحلية، وهو ما يتوقف على مدى جدوى السياسات والبرامج التنموية المحلية، غير أنّ بلوغ ذلك يستدعي الالتزام بجملة من الخطوات الإجرائية الّتي فيها تعزيز لمسار التنمية المحلية وتجاوز للمطبّات سواء تعلّق الأمر بالإطار القانوني المنظّم لدور الجماعات الإقليمية في مجال إدارة التنمية المحلية (حيث تقلص من دور الهيئات المحلية في بعض المجالات وتزيد من صلاحياتها في مجالات أخرى، الأمر الّذي يجعل صلاحياتها غير محدّدة على نحو تام، مثلا: دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة، فقانون حماية البيئة الملغى لعام 1983 نصّ صراحة على أنّها المؤسسات الكفيلة باتخاذ التدابير اللّازمة لحماية البيئة على غرار القانون الساري المفعول رقم 03-10 فانّ البحث عن دورها يحتم العودة إلى القوانين الخاصة بعنصر من عناصر البيئة: قانون المياه، تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، لاستخلاص طبيعة صلاحياتها ومهامها في مجال حماية البيئة على العلم أنّ هذه الأخيرة تجسّد بعدا هاما من أبعاد التنمية المحلية)، أو تعلّق الأمر بالقدرة على التمويل المالي الذاتي، أو كان

للأمر صلّة بجملة المصادر التقنية والفنية اللّازمة للمشروع التنموي المحلّي، وهذه الخطوات نوجز أهمّها على النحو الآتي:

1. تعبئة حقل التنمية المحلية بنشر الوعي المحلّي وتعزيز نسب المشاركة المحلية الشعبية في بلورة مقترحات برامج التنمية المحلية.
2. بلورة وتطوير أطر مهيكلة وإجراءات شفافة تسمح للمواطنين بمناقشة السياسات العامة المحلية.
3. إضفاء عنصر الشفافية على العمل الإداري من خلال الأخذ بعين الاعتبار المبادرة المحلية للسكّان المحليين بشكل يجعل السياسات تتسم بالعقلانية ونابعة فعلا من صميم البيئة المحلية.
4. إعطاء أهمية للقطاع الخاص من خلال توفير بيئة ملائمة لنشاطه بشكل يمكّن من الاستقطاب الجيّد للاستثمارات، على اعتبار أنّ الاستثمار هو العصب المحرّك للنّمو الاقتصادي.

الهوامش:

1- محمد حسن الدخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، مصر: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2009، ص.19

2- موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص.13

3- يتمحور مفهوم التنمية المحلية حول ما يعرف بالمبادرة المحلية، بمعنى وجب أن تكون البرامج التنموية تابعة فعلا من صميم البيئة المجتمعية ومعبّرة عن تطلعات وتوجهات السكّان المحلّيين.

4- موسى خميس، مرجع سبق ذكره، ص.13

5- بالنسبة للتنمية المحلية بالجزائر فالمتتبع لمسار تطور التنظيم الإداري في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم يلاحظ أنّ هناك مزاوجة بين أسلوبين المركزية واللّامركزية. حيث ترتبط التنمية المحلية ارتباطا وثيقا بالأسلوب اللّامركزي الّذي يعدّ وسيلة هامة لتحقيق التنمية المحلية، والّذي عمدت الدولة الجزائرية لإرسائه، حيث تبيّن ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة الّتي أوكلت للجماعات المحلية (البلدية والولاية) الّتي تضطلع من حيث المبدأ والمسؤولية بإدارة المشاريع التنموية، الأمر الّذي يتطلب منح الجماعات المحلية صلاحيات واسع، لأنّ دور هذه الأخيرة في إدارة التنمية المحلية يستدعي وجود حجم استقلالية كبيرة، فكلّما ازدادت استقلالية الجماعات المحلية كلّما أدى ذلك إلى تفعيل درها في التنمية المحلية وبالأخصّ البلدية الّتي تعتبر قاعدة التسيير أو التنظيم اللّامركزي في الجزائر، فهي النواة الأساسية للتنمية هدفها تحسين وضعية الأفراد في الوسط الحضري والريفي على جميع المستويات بداية من المستوى الاقتصادي.

6- يرتكز قيام التنمية الحضرية كمظهر من مظاهر التنمية المحلية على جملة من العوامل: الإنسان، والجماعات، البيئة الطبيعية، البيئة الّتي شيّدها الإنسان، النشاطات وتحديدا قيامها يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى مراعاة خصوصية البيئة للمدينة المراد تنميتها.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20 فيفري، المتضمّن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2006.

8- Omar bssaoud, La strategie de developpement rural en Algerie, Ciheam 2006, option mediterraneennes, serie an 71, p-p : 85-86.

9- رجراج محمد وحداد محمد، "التجديد الريفي وآثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظلّ العولمة، 08-09 ديسمبر 2014.

10- مور الدين هرمز، "التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 03، 2006، ص.40

11- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

12- المرسوم رقم 73-196، المؤرخ في 09-08_1973، المتعلّق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية والتنمية، الجريدة الرسمية، العدد67، 1973.

13- هجرس منصور وبزيان عبد المجيد، "واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وآثارها على التنمية المحلية المستدامة حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف"، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد43، جوان 2016، ص37.

14- القانون رقم 12-07، المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، 29 فيفري2012، المادة {80}.

15- هجرس منصور وبزيان عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص41.

16- المرسوم التنفيذي رقم 91_178 المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدّد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلّقة بها، الجريدة الرسمية، العدد 26، 1991، المادة {02}.

17- القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر1990، المتعلّق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد52، 02 ديسمبر1990، المواد{31}،{38}. المعدّل والمتمم بموجب القانون رقم 04_05 المؤرخ في 2004، الجريدة الرسمية، العدد 51، 2004.

18- المرجع نفسه، المادة{16}.

19- المرسوم التنفيذي رقم 11_334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، المتضمّن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارات الجماعات الإقليمية، الجريدة الرسمية، العدد 53، 28 سبتمبر 2011.

20- بوعمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، الجزائر: دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص61.

21- تتوزع الموارد المالية للجماعات الإقليمية بين موارد مالية ذاتية وأخرى خارجية، فيما يخص الموارد المالية الذاتية فتنقسم إلى موارد الجباية والرسوم ومداخيل الممتلكات الّتي تعتبر ضئيلة جدا، والمتمثّلة في إيجار الأملاك المنقولة(العتاد، الشاحنات، تجهيزات الأشغال العمومية) وكذا إيجار الأملاك العقارية (ناتج كراء المحلات ذات الطابع التجاري، كراء الأسواق الأسبوعية واليومية)، في حين تنحصر الموارد المالية الخارجية في كل من الاقتراضات وقد نظمت ذلك المادة{174} من قانون البلدية رقم11-10، بالإضافة إلى الإعانات الّتي تقدمها الدولة عن طريق الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية.

22- يمكن الرجوع إلى: القانون رقم 11-10، المؤرخ في 03يوليو 2011، المتعلّق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، المواد {11}، {14}، {37}، {44}، الجريدة الرسمية العدد37، 03يوليو 2011.وكذا القانون رقم12_07، المتعلق بالولاية، المواد {12}، {132}، {139}، {140}.

23- عبد اللّاوي عبد السلام، "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد05، جوان 2018، ص45.